مبدأ المشاركة في الأرباح النموذج الايراني

د . فريدون فيروزي*

في الثامن من يناير / ١٩٦٣ ، وفي الوقت الذي كان البرلمان الايراني فيه غائبا (١) صادق مجلس الوزراء الايراني على مشروع قانون بالمشاركة في الارباح الصناعية في ايران . وكانت خطة مشاركة الارباح ، مع خمسة مقترحات اصلاحية اخرى سبق ان صدرت بمرسوم قد قدمت للشعب الايراني للمصادقة عليها (٢) . وفي السادس والعشرين من يناير / ١٩٦٣ ، جرى الاستفتاء الشعبي على هذه المقترحات . وجاءت الموافقة بأغلبية ساحقة ، كما قيل في حينها ، على هذه المقترحات الست التي تقدم بها الشاه ، (فقد ايدها ٥٫٥٩٨٫٧١١ صوت وعارضها ٤١١٥ صوت فقط) (٣) . وهكذا دخلت ايران في مرحلة جديدة من العلاقات الصناعية يتوقع فيها لنظام مشاركة الارباح الذي يحميه القانون ان يخلق اساسا متينا للتصنيع السريع المنشود في البلاد ، وان يرفع مستوى معيشة العمال ، وان يساهم ، مع الاجراءات الاصلاحية الاخرى في الاسراع بانجاز خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ايران .

وحيث ان قانون مشاركة الارباح يعتبر حدثا فائق الاهمية في تاريخ العلاقات الصناعية في ايران ، فان من الضروري تتبع مراحل تطوره وتنفيذه وتحليل اهدافه وتقييم النتائج التي تمخض عنها حتى الان وتأثيره المحتمل في المستقبل على العلاقات الصناعية في ايران .

لقرون خلت ، نشأ في ايران ، في مجالي الزراعة وصيد الاسماك مبدأ المشاركة في الانتاج . وهو المبدأ الذي يعتبر النموذج الاول للمشاركة في الارباح في الصناعات الاساسية وبعض الانماط الاقتصادية★★ .

وهذا المبدأ سيبطل مفعوله تماما في المجال الزراعي عندما يتم انجاز مشروع الاصلاح الزراعي في حين انه سيظل ساري المفعول في مجال صيد الاسماك . غير ان مثل هذه الممارسات لم تكن هي القوة الدافعة الكامنة

★ للتعريف بالكاتب : انظر م.د.خ..ج.ع. السنة الاولى ، العدد ٢ ، ص ٨٣ .

★★ المترجم : المقصود أنماط الاقتصاد التي لا تعتمد عمله قانونية أي :
non-monetized Economies.

وراء اختيار مبدأ مشاركة الارباح . فقد جرى استخدام هذا المبدأ كواحد من مجموعة كبيرة من المقترحات الاصلاحية التي دعت اليها الحاجة لدفع عجلة تطوير البلاد .

ولقد ارتبطت المقترحات الاصلاحية حصرا باسم شاه ايران . فدراسة خطبة وكتاباته تشير بوضوح الى ان اهتمامه الرئيس حتى قبل ان يتسلم زعامة البلاد ، (اعتلى العرش سنة ١٩٤١) ، كان منصبا على تحسين اوضاع الفلاحين (٤) . الا انه ، بادراكه لمجريات الامور ، وجد في سنة ١٩٦٢ ان هذه الاولوية كانت تستحوذ على اهتمامه فيما مضى لان ٨٠٪ من مجموع السكان كانوا يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ، وكانوا يعيشون في فقر مدقع كما ان حجم القوى العاملة الصناعية (٥) في البلاد قبل تسلمه الحكم لم يكن كبيرا . ولكن التطور الصناعي في البلاد بدأ فيما بين الحربين العالميين ثم اكتسب زخما كبيرا بعد ذلك ، الامر الذي كان لا بد له ان يتمخض عن تزايد عدد العمال الصناعيين بشكل سريع . ولذلك فقد دعت الضرورة لمبادرة حكومية لتحسين اوضاع القوى العمالية الصناعية الموجودة في ذلك الحين والمحتملة في المستقبل.

لقد كان الهدف الرئيس للشاه ، كما قال سنة ١٩٥٧ ، هو العمل على تحقيق مبدأ ملكية العمال للاسهم في المصانع التي يعملون بها . وتصور انه من الممكن كبداية بيع ٤٠٪ من اسهم المصانع الحكومية للعمال . وخلال رحلاته الى المانيا فيما بين ١٩٥٤ — ١٩٥٥ والى الولايات المتحدة ، ناقش الشاه آراءه مع بعض القادة العماليين . غير ان مناقشاته تلك لم تقده الى اي حل محدد ، بل خرج بانطباع مفاده ان فكرة ملكية العمال لاسهم المصانع لم تلق رواجا في الاوساط الاجنبية ، وان بعض الشركات الاجنبية قد نفذت بنجاح وبعض برامج مشاركة الارباح .(٦) وفي خطاب له امام مجلس الشيوخ الايراني في اكتوبر / ١٩٥٧ ، قال : ولذلك ، لا ازال غير مقتنع بأن فكرة مشاركة الارباح هي فكرة رديئة . ولكن وحيث انني لست متأكدا من صواب هذه الفكرة كتأكدي من فكرة الاصلاح الزراعي ، لا بد لي من ان اناقش الامر مع الاخرين . وسوف اكلف جهة ما باجراء مزيد من الدراسة لهذه الفكرة » (٧) .

اما كيف توصل الشاه الى قراره النهائي فهو امر غير واضح تماما .

وملاحظة الاسلوب الذي اتبعه في المجلس الاقتصادي ، (٨) يمكن القول بأن الشاه طلب من مسؤولي وزارة العمل والخدمات الاجتماعية اجراء دراسة للمشكلة وتقديم تقرير له بصدد ذلك . فقد جاء في خطاب وزير العمل الايراني في سنة ١٩٦٢ ، « ... ان وزارة العمل والخدمات الاجتماعية قد درست الطرق الكفيلة بتوزيع الدخل بشكل عادل . وحيث ان دراسة الموضوع قد

اكتملت الان ، فان الوزارة مقتنعة بأن مشاركة الارباح هي الحل لهـــــذه المشكلـــة ... » (٩)

وقام احد مسؤولي هذه الوزارة ، وهو الدكتور عدناني بنشر وترجمـــة بعض المنشورات الصادرة عن منظمة العمل الدولية سنة ١٩٦٣ ، واعرب عن وجهة نظره في « ان التباين الرئيس بين مبدأ ملكية العمال لاسهم المصانعوغيره من الاسباب الاخرى الهادفة لضمانمصلحة العمال يكمن في ان طبيعة المؤسسة ستتغير في حالة الاخذ بمبدأ الملكية ، حيث ان نظاما جديدا يصبح فيه العامل هو المالك لوسائل الانتاج سيحل بدلا من نظام الملكية الرأسمالية التقليدي . ومن نقاط الضعف في هذا المبدأ ايضا هو عدم شعور المستثمرين بالامان . ان مثل هذا الاتجاه سيكون باهظ الثمن بالنسبة لبلد نام مضطر لتشجيع الاستثمار » (١٠) .

وهكذا يتضح بالادلة ان المسؤولين الايرانيين قد درسوا بعناية التأثـــير المحتمل لكل من مبدأ ملكية العمال للاسهم ومبدأ مشاركة الارباح على استثمـــار رؤوس الاموال ، وقرروا ان المبدأ الاخير هو الافضل من الناحيتين الاقتصاديـــة والسياسية . ويبدو ان الشاه قد اطلع بعد ذلك على ما توصل اليه هـــؤلاء المسؤولون ووافق على الخيار الذي تبنوه . وبعد موافقته على هذه الفكرة ، كلف المسؤولين في وزارة العمل والخدمات الاجتماعية بتنفيذها . وتبين المعلومـــات المتوفرة الاسلوب الحذر الذي اتبعه هؤلاء المسؤولين في التخطيط ضمن معطيات التركيب الاجتماعي الاقتصادي في ايران في المرحلة السابقة لتنفيذ هذا القانون .

ولقد كان من المتطلبات الاساسية لنجاح تنفيذ هذا القانون وجود نقابات عمالية ومهنية ، فبدون هذه النقابات لم يكن بالامكان تمثيل العمال بشكل فعلـــي في المفاوضات حول توزيع الارباح . وكان التجمع العمالي المنظم غائبا حتى ذلك الحين . والواقع ان النقابات المهنية كانت منحلة في سنة ١٩٥٣ على غرار كـــل الاحزاب والتجمعات والفئات السياسية الاخرى في البلاد . (١١) وكان لا بد من بذل الجهود للسماح باعادة تنظيمها .

ولذلك ، فقد سمحت الحكومة سنة ١٩٥٨ باعادة تشكيل النقابات المهنية . كما ان قانون العمل الذي صدر سنة ١٩٥٩ اشترط حصول النقابات المهنيـــة على موافقة وزارة العمل على الانظمة الداخلية لهذه النقابات وحدد حقوقهـــا كالاتي :

١ ـــ ابرام اتفاقيات جماعية .

٢ ـــ شراء وبيع وامتلاك والاملاك المنقولة وغير المنقولة ، بشرط الا يكونذلك لهدف تجاري او للربح .

٣ ــ الدفاع عن الحقوق المهنية لاعضائها ومصالحهم .

٤ ــ تأسيس جمعيات تعاونية تلبي حاجات اعضائها .

٥ ــ تأسيس صناديق البطالة بهدف مساعدة العمال العاطلين عن العمـــل (١٢) .

ان البيانات المتوفرة تقدم معلومات متضاربة عن عدد النقابات العمالية . الا ان **التقويم الايراني** . The Iran Almanac لسنة ١٩٦٦ ذكر بأن عدد النقابات في طهران كان واحدا وخمسين نقابة بلغ مجموع اعضائها ٢٥٠١٧ عضوا ، وان عدد النقابات في خمسة من الاقاليم الاخرى في البلاد كان ستا واربعين نقابة بلغ مجموع اعضائها ٢٣٧١٨ عضوا . اي ان مجموع العمال النقابيين في المناطـــق المذكورة من البلاد كان (٤٨٧٣٠) عضوا في سنة ١٩٦٢ (١٣) . وكان عدد العمال الصناعيين في هذه الاقاليم سنة ١٩٦٢ (٩٤٣٩٨) عاملا مستخدمين في (٥٥٠٩) وحدة صناعية . اي ان حوالي ٥١ر٣٪ من القوى العمالية الصناعية في تلـــك السنة كانت ممثلة في نقابات عمالية (١٤) .

ولعل الخطاب الذي القاه وزير العمل امام نقابة عمال الاحذية يكشـــف الكثير . فقد قال « لا يزال هناك ارباب عمل لم يستطيعوا فهم معنى وجـــود التنظيمات والنقابات العمالية فيوجهون لنا الانتقاد ... لقد قال الشاه انه مهتم بتحسين اوضاع العمال وتأسيس النقابات العمالية . ولذلك فقد مهدنا الطريق لتنفيذ ارادة جلالته ... ووجهة نظري هي انه **يجب ان يكون هناك اولا نقابات عمالية** بحيث تختفي فردية العمال » (١٥) .

(والتأكيد هنا يرجع للكاتب) .

وبعد الجهود التي بذلت في اغسطس سنة ١٩٦٢ والتي ذكرناها انفـــا صرح وزير العمل لمراسل صحفي بأن الحكومة كانت بصدد اعداد خطةللمشاركة في الارباح الصناعية . واعرب عن وجهة نظره قائلا بأن تحسين مستوى معيشة الفلاحين يجب ان يقترن بتحسين مستوى معيشة العمال الصناعيـــين (١٦) . وبعد حوالي اسبوع ، قال الشاه في رسالة له بمناسبة الثامن والعشرين مـــن اغسطس (وهو اليوم الذي قامت فيه قواته ١٩٥٣ بانقلاب ناجح اعاده الـــى الحكم) ، قال « .... كما تعرفون ، اننا نسرع الخطى في تنفيذ الاصلاح الزراعي الذي يضمن مصالح الفلاحين .... وقد اتخذنا الخطوات اللازمة لسن وتنفيـــذ تشريعات عمالية تقدمية لكي نحمي مصالح العمال » . ونعتقد بأن حل مشكلـــة العمال هو « اما مشاركة الارباح الصناعية او مشاركة العمال في ملكيـــــة المصانـــع » (١٧) .

ولقد شعر ارباب العمل واصحاب رؤوس الاموال بقلق عميق ازاء احتمال تنفيذ الحكومة لمبدأ مشاركة العمال في الارباح او مشاركة هؤلاء : في ملكية المصانع . وكان هناك ايضا عدد ممن يعتقدون بأن مشاركة الارباح سوف يؤثر سلبيا على الاستثمارات الخاصة ، وهو رأي عبرت عنه مصادر محلية (١٨) واجنبية (١٩) . ويبدو ان هذه المخاوف كانت سائدة مع ان المسؤولين حاولوا ، قبل المصادقة على مشروع قانون مشاركة الارباح واثناء عملية تنفيذه ان يقنعوا اصحاب رؤوس الاموال بأنه ليس لمخاوفهم ما يبررها .

وقبل شهر من المصادقة على مشروع القانون كثفت الحكومة جهودها في هذا المجال فنشرت تقارير مطمئنة في كل من صحيفتي **اطلاعات** Ittila'at و « **كايهان** » Kayhan وهما اوسع الصحف اليومية انتشارا في البلاد . واكدت هذه التقارير بان مسودة المشروع قد اخذت بالاعتبار دوما مبدأين اثنين . اولا ، الا يكون البرنامج منحازا ضد ارباب العمل فيؤدي الى تهريب رؤوس الاموال وتحطيم الصناعات الناشئة . ثانيا ، ان واضعي مسودة مشروع القانون قاموا بدراسة موسعة لقوانين وتنظيمات كل البلدان التي لها خبرة سابقة في مجال مشاركة الارباح ، وذلك بهدف ضمان عدم الوقوع في اي خطأ محتمل قد يضر بالعمال او بأرباب العمل (٢٠) .

كما اشار احد اعضاء اللجنة المشرفة على برنامج مشاركة الارباح الى أن « البرنامج الحالي الذي سيلقي ترحيبا واسعا من قبل اصحاب المؤسسات الصناعية لا يشبه في اية ناحية من النواحي مشاريع القوانين التي وضعت في البداية ، لان تنفيذ هذا المشروع سيزيد من الانتاج ويقلل من التبديد » (٢١) . كما ذكر ايضا بأن الخطة الجديدة على عكس الخطط السابقة ، جاءت طوعية ومبنية على اتفاق ثنائي بين العمال وادارات المصانع (٢٢) والمادة (١٧) من القانون جسدت ما يشغل بال الادارة حين نصت على انه « ما من عامل له الحق بتفسير هذا القانون على انه يخوله المشاركة في ادارة العمل » .

كان من الممكن اطالة مدة الحملة الدعائية لهذا البرنامج ومن المؤكد انه كان في ذلك فائدة كبيرة لكل من العمال والادارة . الا ان ذلك كان سيفقد الاصلاح زخمه ، وكان من شأنه ان يعطي الفرصة للمعارضين كي يخططوا وينظموا ضربة قاصمة للمشروع قبل تنفيذه . واضافة الى ذلك ، فان تأخير الحكومة في تنفيذ المشروع ربما بدا للعمال وكأنه دليل على ان المشاركة في الارباح لم تكن سوى واحد من الوعود الكثيرة التي كثيرا ما يتشدق بها زعماؤهم ولا ينفذون شيئا منها . ولم يكن باستطاعة المرء في ذلك الحين ان يتوقع من القوى العمالية بمواردها المحدودة

ان تناصر وعداً فقدت الايمان به (٢٣) . ولذلك ، فقد باشرت الحكومة بتنفيذ الفكرة بعد موافقة مجلس الوزراء على مشروع القانون في الثامن من يناير ، وبعد موافقة الناخبين في الاستفتاء الذي جرى في السادس والعشرين من يناير سنة ١٩٦٣ .

وقد اعلن رسميا عن اول عقد لمشاركة الارباح في ٢٥/مايو/١٩٦٣ وكان هذا العقد بين شركة « فيليبس راديو كوبوريشن » Phlips Radio Corp. والعمال . وقد اتفق الطرفان بموجب هذا العقد على توزيع ١٧ ٪ من صافي ارباح الشركة على العمال . وقد قامت الحكومة بحملة دعائية واسعة لهذه الحادثة مؤكدة على الصفة الاوروبية لهذه الشركة . وفي احتفال اقيم بهذه المناسبة ، قال وزير العمل الايراني « ان المستثمرين الاوروبيين قد رحبوا بخطة المشاركة هذه ... وعند ما كنا بصدد البحث عن وسيلة لزيادة دخل العمال . ثم مهدنا الطريق للخطة ، كان لعدد من الاشخاص الذين يعارضون اي اصلاح ، احتجاجات عديدة عليها . ومن بين هذه الاحتجاجات احتمال تقلص الاستثمارات الاجنبية ... ولحسن الحظ ، ان المستثمرين الاجانب والمحليين قد رحبوا بهذه الفكرة (٢٤) .. ولعل باستطاعة المرء ان يخمن بأن توقيع اول عقد مع شركة اجنبية لمشاركة الارباح لم يأت بالصدفة تماما ، وان الحكومة ربما كانت ترغب كل الرغبة في نفي وجود اي خوف من هروب رؤوس الاموال الاجنبية . وبعد توقيع فيليبس لهذا العقد ، قامت الشركات الاخرى بابرام اتفاقيات مماثلة دون اية معارضة صريحة .

ولكن ورغم انه لم يرد ذكر لاية معارضة صريحة للخطة ، فان المعارضة الخفية استمرت متخذة اشكالا مختلفة . فبعض ارباب العمل تعمدوا عدم التعاون مع وزارة العمل لتنفيذ القانون ، وبعضهم الاخر لجأ الى المماطلة في الاذعان له في حين ان بعضهم عمد الى تهديد وتسريح العمال الذين مثلوا القوى العمالية على مائدة المفاوضات (٢٥) . واضافة الى هذه المشاكل ، كانت هناك صعوبات فنية تعترض طريق تنفيذ المشروع . فأرباب العمل لم يكونوا على معرفة بما يجب ان ينص عليه الاتفاق بينهم وبين العمال ولذلك فان وزارة العمل زودتهم ببعض النماذج التي تم استخدامها بعد اجراء تغيير طفيف عليها على حساب التفاهم الحقيقي المشترك . هذا بالاضافة الى ان عدم توفر البيانات المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسات الصناعية وندرة المحاسبين المدربين قد زاد من المصاعب التي تواجه تنفيذ المشروع . ورغم ان الصحف لم تذكر شيئا عن مثل هذه التفاصيل فان هذه المشاكل كانت تشكل عقبات حقيقية في مرحلة تنفيذ المشروع .

ورغم كل هذه الصعوبات ، فان الحكومة وضعت هذا القانون موضع التنفيذ وقد افادت البيانات الرسمية ان هذا القانون ينطبق على ١٤٥٥ مؤسسة

صناعية يبلغ عدد عمالها ١٢٨١٣٩ عاملا ، وذلك اعتبارا من ٢١ يناير ١٩٦٨ . وكان احصاء سنة ١٩٦٦ قد بين بأن عدد العمال الصناعيين قد وصـــل الى (٨٨٧٨٩٤) عاملا . ولذلك فان القانون لم يغط سوى (١٤ر٤٣٪) من مجموع العمال الصناعيين . وحيث ان في المؤسسات الصناعية عمالا كتبة وعمال خدمات وشئون ادارية ، فان هذه النسبة تبدو مبالغا فيها . وعندما نقارنها مع مجموع العمال المستخدمين غير الزراعيين والبالغ عددهم ١ر٨٧٥ر٥٧٧ مستخدما ، فان هذه النسبة لن تزيد عن (٦ر٨٣٪) من مجموع المستخدمين (٢٦) .

ويتألف قانون المشاركة في الارباح من تسع عشرة مادة تحدد مسؤوليات كل من الوكالات الحكومية والمستخدمين وارباب العمل ، وكيفية تسوية الخـلافات التي قد تنجم عن تنفيذ هذا القانون . وقد اتضحت بعض نقاط الضعف في هذا القانون اثناء عملية تنفيذه ، كما برزت مشاكل اخرى لم يأخذها القانون بالاعتبار . ولذلك قامت الحكومة باعداد تسعة ملاحق اضافية صادقت عليها اللجنـــة التشريعية (في **المجلس** ومجلس الشيوخ) سنة ١٩٦٤ ، واضيفت الى صلب القانون (٢٧) .

ان الغرض من اصدار هذا القانون قد جسدته المادة الاولى ، حيث نصت على انه « سيتوجب على كل رب عمل في الوحدات الصناعية او الانتاجيـــة المشمولة بقانون العمل (لسنة ١٩٥٩) ، (٢٨) ان يطبق في الوقت المناسب بنود هذا القانون الجديد على العمال المستخدمين لديه » . والمادة الخامسة قد استثنت من هذا القانون عمال بعض الصناعات الحكومية ، وهم عمال شركة النفـــط الايرانيـــة الوطنية The National Iranian Oil Company وعمـــال مصانع التبغ والسكك الحديدية . ومقابل هـــذا الاستثناء اشترط القانون ان يمنح عمال مثل هذه الصناعات علاوات اضافية متساوية لاكبر حصة من الارباح وزعت على اولئك العمال المشمولين بهذا القانون . ويقدر احد المصادر عدد مثل هؤلاء العمال بـ (١٠٠) الف عامل سنة ١٩٧٠ ، وبذلك يرتفع الرقم السابق الذكر لعدد العمال المشمولين . بهذا القانون الى (٢٢٨ر١٣٩) عامل ، اي الى ٢٥ر٦٩٪ من مجموع العمال الصناعيين و ١٢ر١٦٪ من مجموع العمال المستخدمين غير الزراعيين . (٢٩)

وليس من الواضح تماما سبب عدم ادراج الحكومة لعمال صناعات النفط والتبغ والسكك الحديدية ضمن هذه الخطة . وهناك الكثير من الاسباب التي قد تكون وراء مثل هذا القرار . فنسبة رأس المال المستثمر في هذه الصناعات الـــى القوى العاملة عالية جدا ، والالات هي العنصر الاهم في هذه الصناعات ،ومعظم القوى العاملة هنا هي من غير المهرة او شبه المهرة فيما عدا بعض النواحـــي المتخصصة جدا ، كما ان مثل هذه المؤسسات الصناعية تستخدم عددا كبـيرا

نسبيا من العمال . واضافة الى ذلك ، فان تحقيق الارباح في هذه المؤسسات يعتمد على مهارة الادارة اكثر من اعتماده على كفاءة العمال اليدويين . ولذا فانه من المنطقي ان يفترض المرء بأن الحكومة ، استنادا منها الى هذه الاعتبارات ، قد قررت عدم تطبيق المشاركة في الارباح على عمال مثل هذه الصناعات (٣٠).

وبالنسبة لعمال صناعة النفط ، نجد ان معدل الارباح ، (التي تقسم مناصفة بين الشركة والحكومة الايرانية) الى عدد العمال هو معدل كبير جدا . فقد وصلت هذه الارباح الى (٠٠ر٠٠٢ر٧٢٦ر١) دولار في سنة ١٩٦٨ — ١٩٦٩ في حين ان عدد العمال في الستينات كان (٦٠٠٠٠) عامل . (٣١) ولو طبق قانون المشاركة هنا لكان من المفروض توزيع حد اقصى من هذه الارباح على العمال . اي ان كل عامل سينال حدا اقصى قدره (٥٧٥٤) دولار من الارباح الامر الذي كان من شأنه ان يعطل التقدم الاقتصادي والسياسي في البلاد . اما في الصناعات الاخرى ، فان متوسط حصة العامل من الارباح كان اقل من مئة دولار . واضافة الى ذلك لو ان الحكومة ارتضت العمل بهذا الخيار ، لكانت اقتطعت نسبة كبيرة من عائداتها التي كانت مقررة للانفاق على برنامج الخطة الخمسية الرابعة (اي ما بين ١٩٦٨ — ١٩٧٣) علما بأن ما يزيد عن ٥٠٪ من العائدات المخصصة لهذه الخطة كان من المفروض ان يجيء من العائدات النفطية . (٣٢) وينطبق نفس القول على صناعات التبغ والسكك الحديدية . (فالاحصائيات) المتوفرة عن عدد عمال صناعة التبغ تفيد بأن هذا العدد لم يكن يزيد عن ٩٣٧ عاملا سنة ١٩٥٨ (٣٣) ، وكانت هذه الصناعة تحقق ربحا صافيا قدره بليون ريال (٣٤) . اي ان كل عامل في هذه الصناعة كان سينال كمعدل وسطي حدا اقصى قدره (٢٠٠) الف ريال تقريبا (اي مايزيد عن (٢٩٤١) دولار ،وهو رقم يفوق بكثير اكبر حصة من الربح تمنح بموجب هذا القانون . اضافة الى ذلك فان ارباح الحكومة من هذه الصناعة كانت تشكل ١٥٪ من مجموع واردات الميزانية سنة ١٩٦٣ وهي السنة التي تتوفر البيانات بصددها (٣٥) . ولذلك فانه لم يكن بمقدور الحكومة تطبيق خطة مشاركة الارباح على عمال هذه الصناعة (٣٦) .

وبالاضافة الى كون هذا القانون يشمل عددا كبيرا من العمال ، فانه يشترط ان يقوم ارباب العمل بابرام اتفاق مشترك مع النقابة المهنية التي ينتمي اليها غالبية عمالهم ، او مع ممثلي العمال في حالة عدم وجود نقابات مهنية . ويجب ان يحدد مثل هذا الاتفاق طريقة او طرق حساب الارباح . والقانون يسمى طرقا عديدة يمكن استخدامها منفردة او مجتمعه لحساب الارباح ، وهي :

١ — الزيادة في الطاقة الانتاجية .

٢ — الزيادة في الانتاج .

٣ — متوسط الاجور .

٤ ــ الانخفاض في التبديد .

٥ ــ كمية المواد الاولية المستخدمة في عملية الانتاج .

٦ ــ صافي ارباح الوحدات الصناعية . (المادتين رقم ٢ و ٥) .

اما على الصعيد المحلي ، فان غالبية المؤسسات الصناعية قد عمدت الى تحديد مكافأة لكل وحدة انتاجية بغض النظر عن ازدياد او انخفاض المردود الكلي . ويبدو ان السبب الرئيس لتفضيل هذه الطريقة هو عدم توفر البيانات الدقيقة والامكانية الفنية لحساب الزيادة في الطاقة الانتاجية او الزيادة في الانتاج (٣٧) يضاف الى ذلك ان هذه الطريقة قد فضلت على مبدأ توزيع حصة من صافي ارباح المؤسسات لان العمال لا يثقون بأمانة التقارير التي يقدمها ارباب العمل عن ارباحهم (٣٨) . وقد استخدم معيار انخفاض التبديد في بعض الصناعات ، كصناعة تكرير السكر وصناعة البناء ، نظرا للطبيعة المتميزة التي تنفرد بها هذه الصناعات . واخيرا لقد استخدم معيار حجم المواد الاولية المستخدمة في عملية الانتاج في مثل هذه المؤسسات الصناعية الحكومية التي لم يكن الهدف الجوهري من وجودها تحقيق الارباح بقدر ما كان ضبط الاسعار ومنع وجود اسعار احتكارية خاصة (٣٩) .

ومتى تم الاتفاق على طريقة احتساب الارباح وعرفت كمية الربح ، فان القانون يحدد صيغة توزيعها بشرط الا تفوق الكمية المتفق عليها ٢٠٪ من صافي ارباح المؤسسة (المادة ١٤) . وهذه الصيغة تستند الى الاقدمية في العمل ومعدل الاجر ، حيث ينال كل من هذين المعيارين درجة واحدة . وتقسم الارباح المخصصة على المجموع الاجمالي لدرجات العمال ، ثم يضرب الناتج بعدد درجات كل عامل على حده فيكون الناتج هو حصة العامل من مجموع الارباح (٤٠) .

لقد ناقشنا حتى الان المواد الرئيسة التي تضمنها هذا القانون . وسنلقي الان الضوء على الهدف المراد انجازه من خلال هذا الاجراء ان الهدف الرئيس بالنسبة للشاه كان هدفا سياسيا ، وهو توسيع القاعدة الشعبية المؤيدة له ومنع حدوث اي اضطراب في البلاد (٤١) . فقد اعرب عن وجهة نظره قائلا : « الطريقة التي نتبعها في تحويل الفلاحين الى ملاكين ، كي يشعروا بأن مصيرهم مرتبط مباشرة بالبلاد وبذلك يتولد لديهم الاحساس بمسؤولية الدفاع عنها ، هذه الطريقة نفسها يجب ان نتبعها بالنسبة للعمال الصناعيين بحيث يكون لدى هؤلاء نفس الشعور ازاء المصانع التي يعلمون فيها » (٤٢) .

واضافة الى ذلك ، فان الشاه كان يأمل ان تكون خطة المشاركة في الارباح احدى وسائل دفع عجلة التصنيع في البلاد ، وتؤدى الى تغيير عكسي

الجدول رقـم (١)
درجات قـانون المشاركة في الارباح

المعيار رقم (١) مدة الخدمة	الدرجة	المعيار رقم (٢) الاجور	الدرجة
سنة واحدة كاملة من سنة الى خمس	١	حتى ٣٥ ريال	١
سنوات كاملة من خمس سنوات الى	٣	من ٣٥ — ٦٠ ريال	٣
عشر سنوات كاملة اكثر من عشر	٤	من ٦٠ — ٨٠ ريال	٤
سنوات	٥	اكثر من ٨٠ ريال	٥

مصدر المعلومات : مكتب العمل الدولي (International Labour Office

ايران — ١ ، السلسلة التشريعية ، ١٩٦٣ .

بين النسب السكانية الموجودة انذاك وهي ٢٥٪ لسكان المدن و ٧٥٪ لسكان الارياف . وتصور الشاه ان الامة ستنقلب الى مجتمع صناعي في غالبيته خلال جيل واحد . وكان يعتقد بأن التصنيع بدوره سيجعل حركة التطور الاقتصادي ويخلق بوجه عام نوعا افضل من العلاقات الصناعية (٤٣) .

اما الاهداف الاقتصادية لهذا القانون ، فقد شرحها وزير العمل والخدمات الاجتماعية ، حيث قال بأن هذا الاجراء سيحقق ما يلي :

١ — دفع عجلة التنمية من خلال ازدياد الطلب من قبل المستهلك .

٢ — زيادة فرص الاستثمار .

٣ — زيادة الامكانية الانتاجية وتحسين مواصفات المنتجات .

٤ — منع التبديد .

٥ — تحسين العلاقات الصناعية والعامة (٤٤) .

وقيل ان هذه الاهداف ستكون نتيجة لمبدأ المشاركة في الارباح الذي يستند الى خبرة الغرب في هذا المجال كما وضعها (بالدرستون) Balderston وتومبسون Thompson و « والاس » Wallace (٤٥)

أن خطط المشاركة في الارباح في الدول الصناعية الغربية في اوروبا والولايات المتحدة قد ادخلت واستخدمت من قبل ارباب العمل انفسهم . اما في ايران فأن مبدأ المشاركة قام على اساس تشريعي . ولذلك فانه ليس باستطاعتنا ان نعتمد على خبرة الغرب في هذا المجال ونتنبأ بأن النتائج السابقة الذكر ستتحقق . غير ان خبرة الغرب قد بينت أن مبدأ مشاركة الارباح يشكل في حد ذاته الاطار العام لتحقيق هذه الاهداف (٤٦) . ويلفت « والاس » النظر الى انه « .... في حين ان مبدأ المشاركة في الارباح قد يساعد على خلق اقتصاد اكثر قوة وايجاد مواصفات انتاجية وطرق انتاج افضل ، الا انه ليس على اي حال بديلا للادارة الكفؤة ، وليس من المفترض اساسا ان يعتبر وسيلة لضمان الكفاءة الانتاجية ... لقد تبين ان هذا مبدأ على ما هو عليه ، لم يكن بديلا للعلاقات السلمية مع المستخدمين في جو من الديمقراطية » (٤٧) .

لقد انقضى حتى الان عقد من الزمن على موافقة الايرانيين على قانون المشاركة في الارباح في استفتاء اجرى بهذا الشأن ، واصبح من الممكن الان اجراء تقييم مؤقت لدى نجاحه في تحقيق اهدافه . غير ان تحليلنا يواجه صعوبة رئيسة هي ان هذا القانون لم يكن سوى واحد من الاجراءات الاصلاحية الاثني عشر التي اتخذها الشاه في وقت واحد ، ومن الصعب في كثير من الحالات دراسة اثار كل من هذه الاجراءات في معزل عن بعضها البعض . واضافة الى ذلك فان بعض الاهداف ، كتحسين العلاقات الاقتصادية ، هي اهداف نوعية او كيفية ، اما كميتها فلا يستطيع الباحث تحديدها بما لديه من مصادر . ولذلك لا يمكن ان تخضع الا للتحليل الذاتي غير الموضوعي . اما بعض الاهداف الاخرى ، كزيادة حركة التصنيع ، فيمكن تحديد كميتها من خلال كون النسب التي يشملها القانون وهي ٢٦٪ من العمال الصناعيين و ١٣٪ من مجموع العمال الزراعيين مع ملاحظة ان البيانات المتوفرة بصدد التحولات في مؤشر التصنيع هي بيانات تخص القطاع الصناعي ككل . الامر الذي لا يجعل التحليل حاسما واخيرا ، ان بعض الاهداف كتحقيق الاستقرار السياسي ، تقع ضمن مجال بحث علماء السياسة ، ولذلك فقد اعتمدنا على خبرة هؤلاء .

والان ، ومع اخذ التحفظات السابقة الذكر في الاعتبار ، سنناقش هذه الاهداف بادئين بالهدف الاساسي للشاه ، وهو توسيع القاعدة المؤيدة له ومنع حدوث اي اضطراب محتمل . ان احد معايير الاستقرار في ايران كان تغيير الوزارة التي اتسمت في السنوات الاخيرة باستمرارية مدهشة بالمقارنة مع وزارات الاربعينات والخمسينات . فمنذ سنة ١٩٤١ ، حين كانت ايران محتلة من قبل قوات الحلفاء ، وحتى سنة ١٩٥٣ ، حين استعاد الشاه عرشه في اعقاب انقلاب ناجح لصالحه ، تعاقبت على السلطة التنفيذية في البلاد احدى

وثلاثون وزارة مختلفة تراسها اثنا عشر شخصا . ومنذ سنة ١٩٥٣ وحتى سنة ١٩٦٣ ، حين سن قانون المشاركة في الارباح مع الاجراءات الاصلاحية الاحد عشر الاخرى ، تعاقبت على السلطة التنفيذية عشر وزارات مختلفة تراسها ستة رؤساء مختلفون . لكن البلاد لم تشهد من رؤساء الوزارات سوى اثنين منذ سنة ١٩٦٣ ، علما بأن رئيس الوزارة الحالي قد خلف حسان على منصور الذي اغتيل في ٢١ يناير سنة ١٩٦٥ (٤٨) .

اما فيما يتعلق بتوسيع قاعدة نفوذ الشاه ، فان البروفسور يونس (زونس) ، في دراسة قيمة للنخبة السياسية في ايران ، يحلل قدرة الشاه على تحقيق هذا الهدف قائلا : « في السنوات الاخيرة ... وسع الشاه القاعدة التي يستمد منها نخبته ... ولم يعد يحس بأنه مقيد في اختيار كبار موظفيه من بين الصفوة الاجتماعية التقليدية ... فالاسس الطبقية والمنزلة الرفيعة والنفوذ كلها تقع ضمن دائرة اختصاصه ... » (٤٩) . والبروفسور « بيل » ايضا يحلل حركة الشاه الاصلاحية موضحا بأن الشاه ، نظرا لخيبة امله في كسب تأييد مثقفي الطبقة المتوسطة لبرامجه الاصلاحية ، قد بحث عن قواعد مؤيدة بديلة ، وجعل الطبقات الصناعية والزراعية العاملة اكثر احتكاكا بالصفوة السياسية (٥٠) .

واخيرا وفي دراسة مماثلة يتوصل البروفسور (سافوري) الى القول بأن الشاه قد نجح من خلال اجراءاته الاصلاحية وفطنته السياسية ، في توسيع قاعدة نفوذه ، وقد ارتضت البلاد ككل منذ سنة ١٩٦٥ قيادته لها (٥١) .

ومن الاهداف الاخرى التي جاءت على لسان الشاه زيادة حركة التصنيع وتغيير النسبة السكانية في المدن والارياف خلال جيل واحد . وحيث ان اخر احصاء متوفر لدينا هو احصاء سنة ١٩٦٦ ، فان ما نستطيعه هو تحديد الاتجاه نحو الاختلاط السكاني . وللتوصل الى مؤشر حاسم للحركات الديموغرافية ، لا بد من الانتظار حتى سنة ١٩٧٦ وهو الموعد المحدد لاجراء الاحصاء التالي . وقد بين احصاء سن ١٩٦٦ ان ٦١ر٢٦٪ (اي مايزيد عن ١٥ مليون) من مجموع السكان يعيشون في المناطق الريفية بالمقارنة مع ٦٨ر٦٪ (اي ما يزيد عن ١٣ مليون نسمة) من مجموع السكان سنة ١٩٥٦ (٥٢) . ولكن التمدين بحد ذاته ليس مؤشرا حاسما لحركة التصنيع . فقد لوحظ ان بعض المناطق المتخلفة شهدت هجرات كثيفة لسكانها الريفية حتى قبل ان يحدث توسع متكافيء في فرص العمل في المدن (٥٣) . ولذلك ، لا بد من تفحص المؤشرات الاخرى لحركة التصنيع .

ومن هذه المؤشرات اجمالي الانتاج المحلي مرورا بمكوناته الرئيسة ففي

سنة ١٩٦٣ ، كانت الصناعة والمناجم تشكل (٧٢ر١٧٪) من اجمالي الانتاج المحلي ، اي ٧ر٦١بليون ريال من اصل ٢٠ر٣٤٨ بليون ريال على اساس الاسعار الثابتة . ثم ازدادت هذه النسبة لتصل الى ٥٩ر٢٠٪ (اي ٤ر١٤٣ بليون ريال من اصل ٤ر٦٩٤ بليون ريال) سنة ١٩٧٠ على اساس الاسعار الثابتة . الا ان المؤشر الاكثر شمولا ، والذي يغطي اولئك العمال الذين استفادوا من القانون الجديد ولم يصنفوا كعمال صناعيين او عمال مناجم ، هو اجمالي الانتاج مطروحا منه المكونات التالية : الزراعة ، النقل ، والمواصلات ، المصرفية والتأمين ، وتجارة الجملة والمفرق . وفي سنة ١٩٦٣ كانت هذه النسبة ٩ر٥٦٪ من اجمالي الانتاج المحلي بالمقارنة مع ٣٠ر٦٦٪ سنة ١٩٧٠ . (٥٤)

وكما ورد سابقا فقد ، كان الشاه يأمل في ان يؤدي التصنيع الى دفع عجلة التطور الاقتصادي في البلاد واكثر المؤشرات استخداما في هذا المجال هي اجمالي الدخل القومي واجمالي الدخل الفردي . وقد ازداد اجمالي الدخل القومي الى ٢١٠٪ سنة ١٩٧٠ عما كان عليه سنة ١٩٦٣ ، اي من ٣ر٣٦٦ بليون ريال الى ٢ر٧٧١ بليون ريال على اساس الاسعار الثابتة او بمعدل نمو (مركب) قدره ٩ر٨٪ خلال هذه الفترة . وفي سنة ١٩٦٣ ، كان الدخل الفردي (٤٦ر١٥٧٤) (اي ما يعادل ٩٦ر٢٢٤ دولارا) ، ثم ازداد ليصبح (٤ر٢٤٥٢) ريالا (اي ما يعادل ٣٤ر٣٥٠ دولارا) سنة ١٩٧٠ .

وهكذا فان قانون المشاركة في الارباح قد ساهم ايجابيا في تحقيق ما كان يتوقعه الشاه من هذا الاجراء .

واضافة الى الشاه فقد حدد وزير العمل والخدمات الاجتماعية العديد من الاهداف التي يجب دراستها في هذا البحث . الاول هو تحقيق التنمية من خلال ازدياد الطلب من المستهلك والارقام الرسمية تبين أن متوسط حصة العامل من الارباح قد ازدادت من (١٥٠٨) ريال (٥٤ر٢٠ دولار) فيما بين ١٩٦٣ — ١٩٦٤ الى ٨٩ر٦٦٦٣ ريال (١٩ر٩٥) فيما بين ١٩٧٠ — ١٩٧١ (الجدول رقم ٢) وهكذا فان متوسط حصة العامل من الارباح قد ازدادت اربعة اضعاف واربعة اعشار خلال هذه الفترة. وحيث ان الاساس الذي احتسب عليه الرقم المدون لسنة ١٩٧٠ — ١٩٧١ يختلف عنه في سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ ، فقد يكون هناك بعض التحيز في ذلك الرقم . وبغض النظر عن التحيز اذا كان موجودا بالفعل ، فان العمال الذين شملهم القانون قد حققوا زيادة في دخلهم قدرها ١٧ر٢٧٪ من اجمالي الدخل الفردي لسنة ١٩٧٠ — ١٩٧١ الذي سبق ان ذكر انه ٣٤ر٣٥٠ دولار . وتتراوح نسبة هذ الزياد من ٣٦ر١١٪ ٣٨ر١٨٪ من

اجور العامل سنة ١٩٧٠ (٥٦) . وحيث ان العمال يصنفـــون ضمن ذوي الدخل المحدود ، فان هذه الزيادة قد استخدمت على الارجح لاغراض استهلاكيه ولم تدخـــر .

وكان الهدف الاقتصادي الثاني زيادة الاستثمار . وتبين البيانات المتوفرة أن الاستثمارات كانت تشكل في سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ نسبة قدرها ١٥ر٨٪ من اجمالي الانتاج الوطني (اي ٣٥ر٤ بليون ريال من مجموع ٣٣٨ر٩ بليون ريال على اساس الاسعار الثابتة) ثم ازدادت هذه النسبة سنة ١٩٧٠ — ١٩٧١ لتصل الى ٢٢ر٣٪ (اي ١٤٤ر٢ بليون ريال من مجموع ٦٤٥ر٥ بليون ريـــال على اساس الاسعار الثابتة) وعلى وجه التحديد ، ازدادت الاستثمارات في مجالي الصناعة والمناجم من ١٢ر٤٧٪ من بنية رأس المال المحلي الثابت سنة ١٩٦٣ — ١٩٦٤ (اي ٦٥٨ر٦ مليون ريال من مجموع ٥٣ر٣٩١ مليون ريـــال على اساس الاسعار الثابتة) لتصبح ٥٠ر٣٣٪ سنة ١٩٧٠ — ١٩٧١ (اي ٣٠٠ر٤٨ مليون ريال من مجموع ٢٠٠ر١٤٤ مليون ريال على اساس الاسعار الثابتة (٥٧) .

جـــدول رقم (٢)

حصة العمال من الارباح ومتوسط حصة كـــل عامل*

السنـــة	عدد العمال	مجموع حصة العمال من الاربـــاح بالريال	متوسط حصةكل عامـــل بالريال	متوسط حصة كل عامل بالدولار ★★★
١٩٦٣—١٩٦٤**	٢١٩٧٢	٣٣١٣٦٣٧٣	١٥٠٩	٢١ر٥٤
١٩٦٤—١٩٦٥	٢٨٣٤١	٥٩٩٢٨٥٧٥	٢١١٤	٣٠ر٥٠
١٩٦٥—١٩٦٦	٣٤٦٥٩	٥٨٢١٩٨٠٥	١٦٧٩	٢٤ر٢٠
١٩٦٦—١٩٦٧	٣٦٨٩١	٧٦٠٥١٧٤٥	٢٠٦٢	٢٩ر٨٠
١٩٦٧—١٩٦٨	٤٥٥٩٤	١١٣٦٨٨٣٣٧	٢٤٠٥	٣٤ر٧٨
١٩٦٨—١٩٧٠	غير متوفر	—	—	—
١٩٧٠—١٩٧١	١١٠٥٩٩	٥٠٢٢٣٤٧٤٥	٤٥٤١ر٠٤	٦٤ر٨٧
١٩٧١—١٩٧٢	٩٨٣٠١	٦٥٥٠٦٧١٩١	٦٦٦٣ر٨٩	٩٥ر١٩

* تستند البيانات الخاصة بالســـنوات من ١٩٦٣ — ١٩٦٨ على (٥٠٥) عينات من مختلف المؤسسات الصناعية في مختلف انحاء البلاد . اما بيانات السنوات ما بين ١٩٧٠ — ١٩٧٢ فتستند الى ١٣١٠ و ١٢٥٣ مؤسسة في مختلف انحاء البلاد بعثت بتقاريرها الى وزارة العمل والخدمات الاجتماعية .

** السنة الايرانية تبدأ في اول مارس / ١٩٦٣ وتنتهي/١٩٦٤ .

*** الدولار يعادل سبعين ريالا .

← مصدر المعلومات : وزارة العمل والخدمات الاجتماعية : **نشرة الندوة الخامسة . حول توزيع الارباح على العمال** ، طهران ، ٢٣ ــ ٢٨ فبراير/ ١٩٦٨ ، ص ٣٢ وما قبل . **النجاح في تحقيق مباديء توزيع الارباح** ، طهران ، ١٩٧٢ ، ص ٨١ .

اما الهدفان الثالث والرابع ، وهما زيادة الامكانية الانتاجية وتحسين مواصفات الانتاج ومنع التبديد ، فمن غير الممكن تحديدهما بسبب عدم توفر البيانات اللازمة . غير ان الزيادة في الانتاج قد تأكدت من خلال البيانات المتوفرة عن اجمالي الانتاج الوطني وبنية راس المال المحلي . اما بالنسبة للهدف الاخير ، وهو تحسين العلاقات الصناعية والعامة ، فان من المشكوك فيه ان يكون هذا الاجراء قد حقق اي نجاح في هذا المجال . فقد نجمت بعض المشاكل عن عدم اذعان ارباب العمل للقانون الجديد وعدم رضا العمال عن طريقة تنفيذ ارباب العمل لبنود هذا القانون .

فمن حيث الانصياع لهذا القانون ، نجد ان ارباب العمل ككل لم يحبذوا هذا الاجراء . فقد اخذت اراء خمسة منهم قبل المصادقة على القانون الجديد ونشرت في صحيفة الكايهان (Kaynan) ولم يأت اي من هذه الاراء محبذا للخطة (٥٨) . وتبلورت معارضة ارباب العمل لهذا القانون بعد وضعه موضع التنفيذ وذلك بعدم التعاون مع وزارة العمل لتطبيق القانون ، والمماطلة في تنفيذه وتهديد تسريح ممثلي العمال من الخدمة . وفي بعض الحالات الاستثنائية، حاول بعض ارباب العمل ان يجنبوا مصانعهم الخضوع لهذا القانون متبعين اساليب ملتوية . فالمطابع ، مثلا غير مشمولة بهذا الاجراء وقد لجأ صاحب احد معامل صناعة الصناديق الكرتونية الموجة ، لجأ الى تصنيف مصنعه على انه مطبعة ، واضعا مائتي الة طباعة صغيرة في المصنع ومدعيا بأن العمل الرئيس للمصنع هو الطباعة وليس صناعة الصناديق الكرتونية (٥٩).

اما درجة رضا العمال عن تنفيذ ارباب العمل للقانون ، فان الشواهد تدل على ان هناك شكوكا عميقة في صدق نوايا ارباب العمل . وقد وصف المدير العام لمكتب شئون المشاركة في الارباح ارباب العمل هؤلاء بقوله انهم « عدد قليل من ارباب العمل الذين لم يدركوا بعد الهدف الرئيس لهذا التشريع الثوري (٦٠) . فاية ظنون تساور العمال تجاه هذا العدد القليل من ارباب العمل ؟ اولا ، ان العمال لا يسمح لهم بالمشاركة في احتساب الارباح او توزيعها ، ولذلك ، فقد شعروا بعدم الثقة في صدق المحاسبين . فأعرب احد ممثلهم مثلا عن تذمره قائلا : « اننا نريد ان نعرف الاساس الذي تحسب الارباح عليه . ان القانون ينص على وجوب توزيع ٢٠٪ من صافي الارباح . ولكن ارباب العمل يطرحون من الارباح نسبة قدرها ١٥٪ ليعوضوا انفسهم عن انخفاض

القوة الشرائية للعملة ، ثم تحسب النسبة المخصصة للتوزيع ، وهي ٢٠٪ على اساس المتبقي من صافي الارباح وهو ٨٥٪ .

وارباب العمل انفسهم هم الذين يعدون نماذج العقود الخاصة بذلك . وطالما ان العمال لا يشاركون في اعداد هذه العقود ، فان بنود القانون ستظل عرضة للاستخفاف بها » (٦١) .

ثانيا : ان العمال غير منظمين ويشعرون باليأس ازاء المصادر القانونية والمالية التي يحتمي بها ارباب العمل (٦٢) . واخيرا ان معظم ارباب العمل يوزعون على العمال مكافأة موحدة تعادل جزءا يسيرا من اجرهم السنوي ، ولا يشارك اولئك العمال في ارباح المؤسسة . ولذلك لم يزيدوا من اهتمامهم بمصانعهم ، ولم يؤكد لديهم الحافز لزيادة الانتاج والاقلال من التبديد (٦٣) .

واذا ما وضعنا الاهداف الانفة الذكر جانبا فان القانون قد كشف ايضا عيوب الادارة الصناعية ، هذه العيوب التي تقف عثرة في وجه التطور الصناعي السريع في البلاد . ان الحاجة الى تحسين اسلوب مسك الدفاتر والى المحاسبين المدربين والسجلات الدقيقة قد اصبحت واضحة للعيان . وقداشارت افتتاحية احد اعداد صحيفة كايهان (Kayhan Hovai) الى ان المشكلة لم تعد واضحة فحسب ، بل وانما اصبحت ايضا بحاجة الى حل سريع . وقد جاء في هذه الافتتاحية : « ان تحول البلاد نحو التصنيع واستثمار رؤوس الاموال الحكومية والخاصة في مجال مختلف الصناعات وبشكل لم يسبق له مثيل ، وظهور العديد في المنتجات ، قد جعل المسؤولين يشعرون فجأة بالعجز الفادح . وهذا العجز اكثر من نقص رؤوس الاموال او عدم توفر المصانع او المعدات لان وجوده يعرض كل النشاطات للخطر ويؤدي الى فشل كل الخطط تقريبا . وهذا العجز يكمن في نقص القوى العاملة من مقاولين وفنيين واداريين في مختلف فروع النشاط الصناعي ... ومثل هذه القوى لا يمكن استيرادها من الخارج ولا شراؤها بالمال ، بل لا بد لها من ان تدرب جنبا الى جنب مع تقدم وتوسع الثورة البيضاء » (٦٤) .

ولو كان لدى مختلف الصناعات سجل دقيق للدخل ، لكان من الممكن اتخاذ العديد من الخطوات التي لا يمكن اتخاذها الان . فسجلات الدخل هذه كان من شأنها ، لو وجدت ، ان تلقي الضوء على نقاط الضعف في كل صناعة ، وتبين تكاليف العمل والبيع والنفقات العامة والادارية بما في ذلك كلفة الاستهلاك وكذلك كلفة اليد العاملة والمادة الاولية . وبذلك يكون بالامكان دراسة بنية الكلفة في الصناعة وتحسينها . وعند ذلك يصبح بامكان النشاط الصناعي ان ينتقل من طريقة الحسابات التقليدية التي تعتمد على الفطرة والتجربة ونزعات ورغبات الادارة الى مرحلة الادارة الصناعية العصرية .

واضافة الى ذلك ، فان مثل هذه البيانات الدقيقة يمكن ان يكون لها في المستقبل تأثير هام على السياسة المالية الرسمية للحكومة . وعلى سبيل المثال ، يصبح باستطاعة الحكومة ان تعتمد تدريجيا على الضرائب المباشرة . بدلا من نظام الضرائب غير المباشرة الذي يعمل به الان . والسجلات المتوفرة ستجعل من الممكن جباية الضرائب المباشرة وتقليص كلفة الجباية التي تشكل عقبة رئيسة في وجه تطبيق نظام الضرائب المباشرة ، كما سيصبح التهرب من الضرائب متزايد الصعوبة .

ومن الواضح ان خطة توزيع الارباح قد تثقف العمال في مجال ابرام العقود الجماعية وتصعد من الاحساس بالروح الجماعية لديهم . ولا بد ان تنشأ في ايران نتيجة لهذه الخطة مجموعة من المهنيين المهرة كمحاميي العمال والشركات والاقتصاديين واخصائيي الضرائب والوسطاء وعدد اخر من المهنيين ممن لهم علاقة بالانشطة الصناعية للمؤسسات التجارية الحرة . ولذلك ، فان الشاه لم يكن مبالغا حين قال : « ان الحكومة قد بدأت بناء على تعليماتي بسلسلة من الاصلاحات الاجتماعية التي تعرف بمرسوم الستة نقاط الذي صدر بعد حل البرلمان (سنة ١٩٦١) ان اثار ونتائج هذه الاصلاحات قد تحول التركيبة الاجتماعية البالية في ايران . ومن هنا ، فان هذه الاصلاحات فريدة من نوعها على مر تاريخ البلاد الذي يمتد الى ٢٥٠٠ سنة خلت ... (٦٥) .

ان بعض هذه التطلعات قد تحقق فعلا ، او ان الاتجاه نحو تحقيقها قد بات واضحا . لكن مدى تعاون كل الاطراف المعنية وتنفيذ الاجراء قد قصرا عن تحقيق توقعات المسؤولين الايرانيين حتى ان الشاه بنفسه قد انحى باللائمة على سلوك ارباب العمل قائلا : « ان بعض الشركات الصناعية لم تكشف عن ارباحها الحقيقية او الفعلية . وهم بهذا الشكل ، لا يتهربون من الضريبة الكاملة على دخلهم فحسب ، بل يستحوذون ايضا على حصة العمال من الارباح ... (٦٦) .

الهوامش والمصادر :

(١) كان هناك اعتقاد واسع الانتشار بأن انتخابات **المجلس** العشرين ، (اي مجلس العموم في البرلمان الايراني) ، قد زيفت وحدثت اعمال شغب معادية للحكومة تعبيرا عن هذه المشاعر . ولذلك فان النواب المنتخبين استقالوا في السابع والعشرين من اغسطس ١٩٦٠ وذلك قبل ان يبدأ **المجلس** اعماله رسميا . ثم جرت الانتخابات الثانية **لمجلس** العشرين بعد عدة اشهر ، وبدأ مجلس العشرين اعماله الرسمية في الحادي والعشرين من فبراير ١٩٦١ . وحيث انه كان من المعتقد بأن **مجلس** العشرين كان حجر عثرة في وجه تنفيذ المشاريع (البرامج) الاصلاحية للحكومة ، فقد حل هذا **المجلس** في التاسع من مايو ١٩٦١ ، ولم تجر الانتخابات **للمجلس** الحادي والعشرين حتى

السابع عشر من سبتمبر ١٩٦٣ ، وذلك بعد مضي احد عشر شهرا على موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون توزيع الارباح .

(٢) كانت مشاريع القوانين الخمس هي :

أ ــ برنامج اصلاح زراعي .

ب ــ بيع اسهم كل المصانع التي تملكها الحكومة وذلك لتمويل برنامج الاصلاح الزراعي .

ج ــ تشكيل فيالق مدرسين قوامها خمسين الف مدرس لنشر التعليم في المناطق الريفية .

د ــ تأميم الغابات .

هـ ــ قانون انتخابي يمنع حدوث تزييف في الانتخابات . (**كايهان**) ، وهي صحيفة يومية ايرانية ، ٨ يناير و ٩ يناير ١٩٦٣ و ٢٠ يناير ١٩٦٣ .
ونيويورك تايمز The New York Times ٢٨ يناير ١٩٦٣ .

وقد اضاف الشاه فيما بعد ست اجراءات اخرى الى برنامجه الاصلاحي وهي :

أ ــ فيالق الصحة .

ب ــ فيالق اعادة البناء والتنمية .

ج ــ مجلس العدالة .

د ــ تأميم الممرات المائية .

هـ ــ اعادة بناء الوحدة الوطنية .

و ــ الثورة التعليمية والادارية . انظر جلالة الامبراطور محمد رضا بهلوي . **الثورة البيضاء**، طهران ، مطبعة كايهان ، ١٩٦٧ .

(٣) النيويورك تايمز . ٢٩ يناير ، ١٩٦٢ .

(٤) يدعي الشاه بأنه فكر بتحسين اوضاع الفلاحين منذ ان كان طالبا . انظر **مهمة لبلادي** ، نيويورك ١٩٦١ ، ص ٢٠١ . لا يناقش مؤلف هذا الكتاب مدى صدق هذا الادعاء . وفي الحقيقة ، هناك ادلة قاطعة بأن الشاه كان يحبذ فكرة الاصلاح الزراعي منذ عام ١٩٤٨ ، الا ان معارضي البرنامج اتهموه بمخالفة المعتقدات القرآنية . **السجلات البرلمانية** ، الجلسة السادسة ، ٢٩ فبراير ١٩٤٩ ، ص ٨ .

(٥)**خطب الشاه في مؤتمر طهران الاقتصادي** ، فبراير ١٩٦٢ ، ص ٢ وفي فبراير ايضا القى الشاه خطابا امام مؤتمر طهران الاقتصادي قال فيه :

« .... في سنة ١٩٤٢ ولاول مرة جمعت في منزلي سبعة عشر ممن يسمون في هذه الايام

نوابا وبعض الوزراء . وقد اخبرتهم بحقيقة وضعنا وقلت لهم بأن ثورة جماهيرية ستحدث ما لم نفرض الاصلاح من الاعلى . ان بامكاننا ان نضبط الثورة ونوجهها ونحتويها من فوق ، ولكن الثورة الجماهيرية .... ستؤدي الى أسوأ النتائج » . **خطب الشاه** ، طهران ، بلا تاريخ ، ص ٣ ٣ وهذا الكتيب عبارة عن مجموعة من خطب عديدة في ستين صفحة القاها الشاه في الفترة ما بين فبراير ١٩٦٢ — اغسطس ١٩٦٣ .

(٦) لم ينسى الشاه كلية فكرة تمليك العمال اسهم المصانع التي يعملون بها . فبعد مرور عقد على تنفيذ قانون توزيع الارباح ، ايد الشاه فكرة بيع ثلث الوحدات الصناعية . على الاقل للعمال الصناعيين والاداريين في هذه الوحدات بشكل مبدئي ، على ان توسع عملية البيع لاحقا على نطاق يشمل عامة الشعب . وقد تصور الشاه ان من شأن هذه السياسة ان تحقق :

أ — مزيدا من مشاركة عامة الشعب في النشاط الاقتصادي الوطني .

ب — تجميع المدخرات المبعثرة والصغيرة لاستخدامها في استثمارات كبيرة الحجم .

ج — تحسين اوضاع العمال الصناعيين .

د — منع قيام الاقطاعية الصناعية .

وحسبما ذكر ، كانت هذه السياسة الانفة الذكر قد طبقت سلفا بحلول شهر ديسمبر ١٩٧٣ في اثنتى عشر وحدة صناعية . ونتيجة لذلك ، فان عدد مالكي الاسهم ازداد من (٢٧٦٠) الى (٩١٣٥) مالكا ، منهم (٤٢٠٠) من العمال الصناعيين والاداريين ، والباقون مواطنون عاديون . وكان رأس المال الاجمالي المسجل لهذه الوحدات الاثنتي عشر هو (٥١٥٠) مليون ريال (حوالي ٧٥٠ مليون دولار) . واضافة الى ذلك ، كان من المتوقع ان تقوم اربعون وحدة صناعية اخرى بتنفيذ هذه السياسة . كايهان (الطبعة الفارسية) ، الاول من ديسمبر ، ١٩٧٣ ، ص ٦ .

(٧) حديث للشاه امام مجلس الشيوخ الايراني في شهر اكتوبر ١٩٥٧ ، ومؤتمر صحفي للشاه في شهر يناير ١٩٥٨ ، كما ورد في : محمد رضا بهلوي ، **مجموعة خطب** ، طهران ، ١٩٦١ ، ص— ٥٧٢ر٧٠٧—٧٠٨ ، على التوالي .

(٨) **محاضر جلسات المجلس الاقتصادي المنعقدة بحضور الشاهنشاه** ، طهران ، ايران ، لات ص ٢٩١ .

(٩) **كايهان** ، ٢٥ سبتمبر ، ١٩٦٢ .

(١٠) دكتور م. عدناني ، **طرق مشاركة العمال في ملكية المصانع** ، طهران ، ١٩٦٣ ، ص ١٣ .

(١١) ان النقابية المهنية ليست بعيدة الجذور في تاريخ ايران لان البلاد لم يكن لها قاعدة اقتصادية تبرر قيام مثل هذه التنظيمات . وقد انشئت اولى النقابات العمالية بالمعنى الحديث في اعقاب ثورة اكتوبر ، ١٩٧١ ، في الاتحاد السوفياتي مباشرة . الا ان عمر هذه النقابات كان قصيرا ، لان النشاط النقابي المهني اوقف على اثر تولي رضا شاه للسلطة وخلال فترة حكمة ما بين ١٩٢٥ — ١٩٤١ .

وبتنازل رضا شاه سنة ١٩٤١ والافتقار الى مبادرة من جانب الحكومة ، انشئت الكثير من النقابات العمالية ذات التعاليم المؤيدة للسوفييت بشكل واضح . وفي سنة ١٩٤١ ، كونت هذه النقابات ما يعرف بالمجلس الموحد للنقابات العمالية . وفي سنة ١٩٤٦ ، ساعدت الحكومة في تشكيل الاتحاد غير الشيوعي للعمال الايرانيين (Iran - Eski) ،وذلك لكي تأخذ زمام المبادرة من يد النقابات التي يدعمها الشيوعيون ، ولكن هذا الامل خاب لان اتحاد العمال الايرانيين (Eski) لم يوحد وظل يفتقر الى برنامج شامل .

ولكن المجلس الموحد للنقابات العمالية حل في سنة ١٩٤٩ على أثر محاولة لاغتيال الشاه قيل بان الشيوعيين كانوا وراءها . وقد استمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٥٣ حين حلت كل النقابات المهنية .

(١٢) مكتب العمل الدولي .**السلسلة التشريعية** ، ١٩٥٩ ، الفصل السادس من المرسوم المواد من ٢٥—٢٩ . وللاطلاع على النص الفارسي ، انظر : « م. وكيل منفرد » Meju'ih ... Qavanin - iKar اي : **مجموعة قوانين العمل** ، طهران ١٩٦٤ ، ص ٢٩ — ص ٣١.

وفي سنة ١٩٦٠ اضيف الى هذا المرسوم قرار يلزم النقابات العمالية بأن تقدم لوزارة العمل نسخة من النظام الداخلي للاتحاد ، نبذة عن تاريخ حياة كل مسئول وصورة شخصية له، وتقارير مالية عن نشاطات الاتحاد ، ولائحة باسماء اعضائه وغيرها من التفاصيل لدراستها .وكان لا بد من موافقة جهاز الامن الحكومي (Savak) على المواصفات السياسية لمسئولي الاتحاد قبل ان تصدر وزارة العمل اذنا يسمح بانشائه .

(١٣) صوت ايران . تقويم ايران ، Echo of Iran, Iran Almanac الطبعة الخامسة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٧٩ — ص ٥٨٠

(١٤) راجع نفس المصدر ، ص ٥٧٦ . كان مجموع القوى العمالية في مختلف انحاء البلاد (١٣٠٧١٤) عاملا يشتغلون في (٨١٥٦) وحدة صناعية .

(١٥) **كايهان** . ١٩ مايو ١٩٦٢

(١٦) **كايهان** . ١٣ اغسطس ١٩٦٢

(١٧) **كايهان** . ٢٠ اغسطس ١٩٦٢ .

(١٨) في الاحتفال الذي جرى بمناسبة توقيع اول عقد لتوزيع الارباح ، قال وزير العمل والخدمات الاجتماعية :

« بينما كانت الاستعدادات جارية لتنفيذ خطة توزيع الارباح ، كان هناك اشخاص يعارضون الاصلاح الاجتماعي ، وقد قدموا الاسباب التي حدت بهم الى ذلك . ومن جملة تلك الاسباب استثمار رأس المال الاجنبي سيكون مقيدا حتما . وكادوا أن يذهبوا الى حد الادعاء بان الاستثمار المحلي بحد ذاته قد يسحب من البلاد ... » **اطلاعات** Ittila'at ، وهي صحيفة يومية باللغة الفارسية ، ٢٥ مايو ١٩٦٣ .

(١٩) اعربت **الايكونومست** ، The Economist ، عن آرائها بصدد توزيع الارباح ، وقالت : « ... ان خطة توزيع الارباح التي تلزم رجال الصناعة بتخصيص ٢٠٪ من ارباحهم السنوية لعمالهم ، تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الاستثمار الخاص ..» والثاني من فبراير ١٩٦٣ ، ص ٤٠٥ — ٤٠٧ .

ويرد الشاه على هذه الاعتراضات بتسامح في كتابه . **الثورة البيضاء** ، طهران ،مطبعة كايهان، ١٩٦٧ ، ص ٨٠

(٢٠) **اطلاعات** . ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ ، **وكايهان** . ٢ اغسطس ١٩٦٢ .

(٢١) **اطلاعات** . ١٣ ديسمبر ١٩٦٢ .

(٢٢) نفس المصدر السابق . بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٦٢ .

(٢٣) يبدو ان الحكومة قد سلكت السبيل الصحيح . فقد نظمت المعارضة مظاهرة متقطعة في اليوم السابق للاستفتاء الشعبي ، كما بذلت المزيد من الجهد المنظم خلال شهر يونيو ١٩٦٣ ،للاطاحة بنظام حكم الشاه وببرنامجه الاصلاحي المؤلف من ست نقاط . ولكن اعمال الشغب هذه لم تنجح .

(٢٤)**كايهان** . ٢٥ مايو ١٩٦٣ . **اطلاعات** . بنفس التاريخ .

(٢٥) للاطلاع على التقارير التي توضح مثل هذا السلوك انظر : **اطلاعات** . بتاريخ ١٦ مايو ١٩٦٣، ونفس المصدر بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٣ ، **كايهان** . بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦٣ والاول من اكتوبر ١٩٦٣ .

(٢٦) للاطلاع على بيانات الاحصاء انظر : فريدون فيروزي **الاحصائيات الايرانية**. ١٩٥٦و١٩٦٦: تحليل مقارن « **الميدل ايست جورنال** » The Middle East Journal المجلد ٢٤ ، العدد الثاني ، ربيع عام ١٩٧٠ ، ص ٢٢٨ . للاطلاع على البيانات المتعلقة بالعمال الذين يشملهم القانون انظر : وزارة العمل والخدمات الاجتماعية **منشور الندوة الخامسة حول مشاركة العمال في الارباح** ، طهران ، من ٢٣ — ٢٨ فبراير ١٩٦٨ ، ص ٣١ .

لقد اوضحت البيانات الرسمية بأن التغطية قد ازدادت في سنة ١٩٧٢ الى ١٩٫٦٥٪ من عمال الانتاج ، اي الى (١٧٤٤٧٨) عاملا . واضافة الى ذلك فان عدد المؤسسات المشمولة بالقانون قد ازداد بحلول سنة ١٩٧١ بنسبة مرتين و١٥٪ ، اي الى (٣١٣٥) مؤسسة . ومع ذلك ، فان التغطية ظلت اقل من ٢٠٪ بالنسبة للعمال غير الزراعيين (اي ١٩٫٦٥٪) انظر : وزارة العمل والخدمات الاجتماعية ، « **نجاح تطبيق مبدأ مشاركة العمال في الارباح ..** » ، طهران ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٥—١٠٦.

(٢٧) انظر : م . وكيل منفرد . **مجموعة قوانين العمل والضمان الاجتماعي** ، طهران ،١٩٦٤، ص ٥١ — ٥٧ .

وللاطلاع على الترجمة الانكليزية لهذا المؤلف انظر : مكتب العمل الدولي ، **ايران ١** ، السلسلة التشريعية ، ١٩٦٣ . وللاطلاع على الطبعة المعدلة انظر : وزارة العمل والخدمات

الاجتماعية ، **قانون مشاركة العمال بارباح المشاريع الصناعية والانتاجية** ، طهران ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ١٩ .

(٢٨) للاطلاع على ترجمة هذا القانون انظر : مكتب العمل الدولي . **ايران ١** السلسلة التشريعية ، ١٩٥٩ .

(٢٩) صوت ايران . **تقويم ايران** ، Iran Aamanac Echo Of Iran, طهران ، الطبعة العاشرة ، ١٩٧١ ، ص ٥٦٢ . ان النسبة قد تزداد عندما نأخذ بالاعتبار زيادة التغطية من (١٢٨١٣٩) عاملا سنة ١٩٦٨ الى (١٧٤٤٧٢) عاملا سنة ١٩٧٢ كما ورد في الهامش رقم٢٦. وبهذه الزيادة اصبح ٣٠ر٩١٪ من عمال الانتاج و١٤ر٦٣٪ من العمال غير الزراعيين مشمولين بهذا القانون .

(٣٠) آرثر . و . باريت . «من ضمن اشياء اخرى» **توزيع الارباح ..مبادؤه وممارسته** ، نيويورك ، ١٩٢٠ ، ص ٥٩ و « ن.ب جيلمان » **توزيع الارباح بين رب العمل والمستخدم : دراسة لتطور نظام الاجور** ، نيويورك ، ١٨٨٩ ، ص ٣٩٤ .

(٣١) كانت نسبة الخمسين بالمائة التي هي حصة ايران مبلغا قدره ٨٦٣ر١ مليون دولار ،صوت ايران ، **تقويم ايران** ، الطبعة الثامنة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣٨ . كان عدد العمال لسنة ١٩٦٠ هو ٥٨٨٩٤ عاملا . « ل. ناهاي » و «ل كيمبل » ، **صناعة النفط في ايران** ، وزارة الداخلية الامريكية ،واشنطن، ١٩٦٢ ، ص ٢٠ . ربما كان هذا العدد قد انخفض بسبب ادخال الالة الى الصناعة ، الا ان الحجم التقريبي قدر بـ (٦٠) الف عامل .

(٣٢) صوت ايران . **تقويم ايران** ، الطبعة الثامنة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩١ .

(٣٣) وزارة العمل . **عمليات مسح الموارد والمتطلبات البشرية الوطنية : ايران ١٩٥٨** ، طهران ١٩٥٩ ، ص ٨ .

(٣٤) **كيهان** . ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ .

(٣٥)**بنك ايران المركزي ، التقرير السنوي ونشرة الموازنة لغاية شهر مارس ١٩٦٨** ، طهران ١٩٦٨ ، ص ٢٢٤—٢٢٥. ان الكمية المطلقة ونسبة المشاركة لصافي الارباح قد انخفضت في السنوات اللاحقة .

(٣٦) البيانا تغير متوفرة بالنسبة لصناعة السكك الحديدية ، الا ان الاسباب العامة الانفة تكاد تذكر ان تنطبق عليها .

(٣٧) انظر خطاب لـ « م.ا. اوربيديهست » ، نائب رئيس مكتب توزيع الارباح ، **مجموعة الخطب في الندوة الخامسة حول مشاركة العمال في الارباح ، فبراير من ٣ — ٩ ، ١٩٦٨** ، طهران ، بلا تاريخ .

(٣٨) انظر المرجع السابق ، ص ٤٧ .

الاجتماعية ، **قانون مشاركة العمال بارباح المشاريع الصناعية والانتاجية** ، طهران ، فبراير ١٩٦٩ ، ص ١٩ .

(٢٨) للاطلاع على ترجمة هذا القانون انظر : مكتب العمل الدولي . **ايران ١** السلسلة التشريعية ، ١٩٥٩ .

(٢٩) صوت ايران . **تقويم ايران** ، Echo Of Iran, Iran Aamanac طهران ، الطبعة العاشرة ، ١٩٧١ ، ص ٥٦٢ . ان النسبة قد تزداد عندما نأخذ بالاعتبار زيادة التغطية من (١٢٨١٣٩) عاملا سنة ١٩٦٨ الى (١٧٤٤٧٢) عاملا سنة ١٩٧٢ كما ورد في الهامش رقم٢٦ . وبهذه الزيادة اصبح ٣٠٫٩١٪ من عمال الانتاج و١٤٫٦٣٪ من العمال غير الزراعيين مشمولين بهذا القانون .

(٣٠) آرثر . و . باريت . «من ضمن اشياء اخرى» **توزيع الارباح ..مبادؤه وممارسته** ، نيويورك ، ١٩٢٠ ، ص ٥٩ و « ن.ب جيلمان » **توزيع الارباح بين رب العمل والمستخدم : دراسة لتطور نظام الاجور** ، نيويورك ، ١٨٨٩ ، ص ٣٩٤ .

(٣١) كانت نسبة الخمسين بالمائة التي هي حصة ايران مبلغا قدره ٨٦٣٫١ مليون دولار ،صوت ايران ، **تقويم ايران** ، الطبعة الثامنة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٣٨ . كان عدد العمال لسنة ١٩٦٠ هو ٥٨٨٩٤ عاملا . « ل. ناهاي » و «ل كيمبل » ، **صناعة النفط في ايران** ، وزارة الداخلية الامريكية ،واشنطن، ١٩٦٢ ، ص ٢٠ . ربما كان هذا العدد قد انخفض بسبب ادخال الالة الى الصناعة ، الا ان الحجم التقريبي تدر بـ (٦٠) الف عامل .

(٣٢) صوت ايران . **تقويم ايران** ، الطبعة الثامنة ، ١٩٦٩ ، ص ٣٩١ .

(٣٣) وزارة العمل . **عمليات مسح الموارد والمتطلبات البشرية الوطنية : ايران ١٩٥٨** ، طهران ١٩٥٩ ، ص ٨ .

(٣٤) **كيهان** . ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ .

(٣٥)**بنك ايران المركزي ، التقرير السنوي ونشرة الموازنة لغاية شهر مارس ١٩٦٨** ، طهران ١٩٦٨ ، ص ٢٢٤—٢٢٥. ان الكمية المطلقة ونسبة المشاركة لصافي الارباح قد انخفضت في السنوات اللاحقة .

(٣٦) البيانا تغير متوفرة بالنسبة لصناعة السكك الحديدية ، الا ان الاسباب العامة الانفة تكاد تذكر ان تنطبق عليها .

(٣٧) انظر خطاب لـ « م.ا. أوربيديهست » ، نائب رئيس مكتب توزيع الارباح ، **مجموعة الخطب في الندوة الخامسة حول مشاركة العمال في الارباح ، فبراير من ٣ — ٩ ، ١٩٦٨** ، طهران ، بلا تاريخ ،

(٣٨) انظر المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣٩) هناك عينة منشورة لثمانية عقود تستخدم طرقا مختلفة لحساب الربح . وكل هذه العقود سارية المفعول لمدة مبدئية هي سنة واحدة على ان تمدد بشكل الي لفترة سنة اخرى شريطة الا يقدم اي اعتراض على بنود العقود خلال الشهر السابق لانتهاء مدة العقد . وكل هذه العقود تضمن للعمال حدا ادنى من الربح يتراوح ما بين اجر ٣٠ — ٦٠ يوما . وللاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر وزارة العمل والخدمات الاجتماعية : **كيف يطبق قانون توزيع** ، طهران ، ١٩٦٩ ، ص ١٨ — ٤٦ .

(٤٠) مثلا ، العامل الذي يأخذ اجرا قدره اربعون ريالا (ثلاث درجات وله سنة كاملة من الخدمة (درجة واحدة) يكون له اربع درجات . واذا افترضنا ان مجموع الدرجات في المشروع هو ٤٠٠ درجة وان الربح الذي سيوزع هو ٢٠ الف ريال ، فان حصة هذا العامل ستكون:

$$\frac{٢٠٠٠٠}{٤٠٠} \times ٤ = ٢٠٠ \text{ريال} .$$

(٤١) محمد رضا بهلوي . **مجموعة خطب** ، سبق ذكره ، ص ٢١٣ — ٢١٤ . **وخطب الشاه امام مؤتمر طهران الاقتصادي** ، سبق ذكره ، ص ١٨ — ١٩ .

واشارت **النيويورك تايمز** ، ايضا الى ان الهدف الاساسي للاجراءات الاصلاحية كان منع حدوث اضطراب محتمل في البلاد . ٢٣ يناير ١٩٦٣ ، ٧ فبراير ١٩٦٣ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٧ .

(٤٢) محمد رضا بهلوى . **الثورة البيضاء** ، طهران ، مطبعة كايهان ، ١٩٦٧ ، ص ٧٩—٨٠ .

(٤٣) محمد رضا بهلوي . **مجموعة خطب** ، سبق ذكره ، ص ٨٨٨ . **اطلاعات** ، ١٥ مارس ١٩٦٤ ، ٢٤ ابريل ١٩٦٦ . **كايهان** ، ١٥ مارس ١٩٦٤ ، ومحمد رضا بهلوي : **الثورة البيضاء** ، سبق ذكره ، ص ٨٠ ..

(٤٤) **كايهان** . ١٦ سبتمبر ١٩٣٢ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢ ، ووزارة العمل والخدمات الاجتماعية : **حصة العامل من الارباح ورأس مال العمل** ، طهران ، ١٩٦٢ ، ص ٩ .

(٤٥) « س.س بالدرستون : **توزيع الارباح على العاملين** ، نيويورك ، ١٩٣٧ ، ص ٢١ — ٢٢. « و.والاس » : **قاعدة المشاركة : دراسة للعلاقة الاقتصادية** ، لندن ، ١٩٥٩ ، ص ٧ و ١٤٧ .

(٤٦) ب.ل. ميتزغار . **مستقبل توزيع الارباح** ، الطبعة الثانية ، ايفانستون ١٩٦٣ ، ص ١٣١، و.ج.أ. باوى .**تقاسم الارباح مع العمال** ، نيويورك ، ١٩٦٢ ، ص ٦٣ .

(٤٧) و.و الاس . سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

(٤٨) للاطلاع على لائحة اسماء رؤساء الوزرات ووزاراتهم حسب التسلسل الزمني ، انظر صوت ايران ، **تقويم ايران** ، الطبعة العاشرة ، طهران ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

للاطلاع على تاريخ هذه الفترة انظر ، من جملة المصادر ، « بيتر افري » ، **ايران الحديثة** ، ص ٣٥٠ — ٥٠٦ .

(٤٩) مارفين زونيس . **النخبة السياسية في ايران** ، مطبعة جامعة برنستون ، ١٩٧٤ ، ص ٣٣١ — ٣٣٢ .

(٥٠) جميس ا. بيل ، التمرين والاصلاح من الاعلى : مسألة ايران ، **ذا جورنال اف بوليتكس،** The Journal Of Politics المجلد ٣٢ ، العدد ٣٢ ، العدد الاول ، فبراير ١٩٧٠ .

(٥١) روجر م. سافوري « مبدأ الاتزان على ضوء علاقته بالاحداث السياسية في ايران » ، **انترناشنال جورنال اف ذا ميدل ايست ستاديز :**
International Journal Of the Middle East Studies

المجلد الثالث ، العدد الثالث ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٢٨٢ — ٣٠٢ .

(٥٢) فريدون فيروزي . **الاحصائيات الايرانية ما بين ١٩٥٦ — ١٩٦٦ : تحليل مقارن ، الميدل ايست جورنال .** The Middle East Journal ، المجلد ٢٤ ، العدد الثاني ، ربيع سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٢١ — ٢٢٢ .

(٥٣) تعرف هذه باسم التمدين المبالغ . وللاطلاع على تحليل لها ، انظر « جانيت ابو لغد » **التمدين في مصر : الوضع الراهن وتوقعات المستقبل » :**
Economic Development and Cultural Change

ص ٣١٣ .

المجلد ١٣ ، العدد ١٢ ، ابريل ١٩٦٥ ،

وقد تحدى البروفسور ديفيد كامرتشن « فرضية التمدين المبالغ » وخلص الى القول بانه لم يكن هناك ارتباط ايجابي بين الضغط الريفي والتمدين المبالغ : مزيد من تحليل التمدين المبالغ »
Economic Development and Cultural Change

المجلد ١٧ ، العدد الاول ، يناير ١٩٦٩ ، ص ٢٣٥ — ٢٥٣ .

(٥٤) للاطلاع على البيانات الاصلية انظر : بنك ايران المركزي ، **التقرير السنوي ونشرة الموازنة لغاية ٢٠ مارس ١٩٧٠** ، طهران ، ١٩٧١ ، ص ١١٦ .

(٥٥) كان عدد سكان ايران (٢٥٣٢٥٠٦٤) نسمة في سنة١٩٦٦ ، وقد ازداد بمعدل مركب قدره ٢٫٨٧٥٪ بدأ من سنة ١٩٥٦ . ولمعرفة مقدار الدخل الفردي في سنة ١٩٦٣ ، احتسبنا عدد السكان في سنة ١٩٦٣ على اساس المعلومات الانفة الذكر وللاطلاع على البيانات السكانية وعلى احتساب عدد السكان في سنة ١٩٦٣ ، انظر فريدون فيروزي : «الميزانيات الايرانية : ١٩٦٤—١٩٧٠»
The International Journal of the Middle East Studies

المجلد الخامس ، العدد الثالث ، ١٩٧٤ ، ص ٣٣٠ .

وللاطلاع على البيانات المتعلقة باجمالي الانتاج الوطني وعدد السكان في سنة ١٩٧١ ، انظر : بنك ايران المركزي ، **التقرير السنوي ونشرة الموازنة (لغاية ٢٠ مارس ١٩٧١)** ، طهران ، ٢٠

يوليو ١٩٧١ ، ص ١١٧ ، ونفس المصدر : **التقرير السنوي ونشرة الموازنة (لغاية ٢٠ مـــارس ١٩٧٢)** طهران ، ١١ يوليو ١٩٧٢ ، ص ٦٢ و ص ١٠٢ .

(٥٦) كانت البيانات الخاصة بالاجور مصنفة في ثلاثة انماط : عمال غير مهرة وعمال شبه مهرة وعمال مهرة . وقد اضفنا الحد الادنى والاعلى لكل فئة وحصلنا على متوسط يتراوح ما بين ١ر٦٦ — ٢ر٨٠ دولارا باليوم . وضربنا هذا المتوسط بثلاثمائة واثنى عشر يوما ، مفترضين وجود ٥٢ يـوم جمعة بلا اجور ، فكان الناتج اجرا سنويا يتراوح ما بين ٥٨٠ — ٩٨٠ دولارا . وقد تم احتساب النسب على اساس الاجر السنوي . للاطلاع على البيانات الاصلية ، انظر : صـــوت ايران ، **تقويم ايران** ، طهران ، الطبعة العاشرة ، ص ٢٧٢ .

(٥٧) جهاز التخطيط . **الكتاب السنوي الاحصائي ، ١٩٧٠** ، المركز الاحصائي في ايران ، طهران ، ١٩٧٢ ، ص ٣٤٦ . (التقديرات من قبل المؤلف) .

(٥٨) **كايهان** ، ٣٠ سبتمبر ١٩٦٢ .

(٥٩) وزارة العمل والخدمات الاجتماعية : **محاضر جلسات الندوة الخامسة حول توزيع الارباح ما بين ٣—٩ فبراير ١٩٦٩** ، سبق ذكره ، ص ٢٢—٢٣ .

(٦٠) نفس المرجع السابق . ص ٤ — ٥ .

(٦١) نفس المرجع السابق . ص ٢١ — ٢٢ و ص ١٩ .

(٦٢) نفس المرجع السابق . ص ٧٧ — ٧٨ .

(٦٣) نفس المرجع السابق . ص ٨٢ .

(٦٤) **كايهان هافاي** . ١١ نوفمبر ١٩٦٩ .

(٦٥) وردت مقتطفة في ز « الدكتور ن . حكيم الهي » : **العهد البهلوي والتحـــول الايراني** ، طهران ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٤ .

(٦٦) صوت ايران ، **تقويم ايران** ، طهران الطبعة العاشرة ، ١٩٧١ ، ص ٥٦١ .

***